دور هيئة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي بالدول العربية: الجزائر أنموذجا

أ/ ابتسام قرقاح

أستاذة مساعدة (أ)، جامعة بسكرة

باحثة بـ جامعة باتنة 1

ibtissemgargahh@gmail.com

ملخص

إن الأمن البيئي مشروع قديم متجدد لايقل أهمية عن سباق التسلح وحماية الحدودلأن بيئتنا هي مصدر قوتنا،وحمايتها وجبت على كل دول العالم دون إستثناء، ونجد أن المنظمات الدولية سواء حكومية أو غير حكومية خصوصا هيئة الأمم المتحدة ووكلاتها المتخصصة قدأخذت على عاتقها هذه المسوؤلية، سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية، وقد قامت بعقد العديد من المؤتمرات والإتفاقيات لتحقيق الأمن البيئي،وحماية الدول النامية من التدهور البيئي الذي يهددها نتيجة لتقدم التكنولوجي السريع الذي عرفته الدول المتقدمة، وحاولت إيجاد سياسات وخطط استراتيجية تحد من استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية والحفاظ عليها، ومكافحة تلوث البيئة بكافة أشكاله نتيجة لهذا التقدم. من بين هذه الدول نجد الدول العربية خصوصا الجزائر التي تعتبر من أهم الدول التي دعمتها الأمم المتحدة وكان لها دورا كبيرا في حماية بيئتها ومحاولة تحقيق الأمن البيئي فيها،وسيتم في هذه الدراسة توضيح هذا الدور.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي، الأمم المتحدة، الجزائر.

Abstract :

The environmental security is an old renewed project which is not less important than arms race and border protection. The environment is so important that its protection is an obligation and a responsibility that must be assumed by all of us. This subject concerns both the developed and the developing counties. For this reason, we find a lot of governmental and non-governmental organizations – like The united Nations- that help those countries to hold numerous conferences and conventions about the environmental security and the protection of the developing countries.The main objective of those conferences and agreements is toachieve environmental security and the protection of the developing countries especially from environmental degradation. Among these countries, we find Maghreb countries, especially Algeria that is considered one of the most important countries supported by international organizations, and has got a significant role in protecting the environment and achieving environmental security on its lands.

Key words: Environment- environmental security- The United Nations- Algeria.

مقدمة:

أظهرت الحاجة المبنية على التطور الصناعي والنمو السكاني الكبير في العالم إلى ضرورة التعاون الدولي لسد الإحتياجات المترتبة على ذلك،هذا التطور رافق إرتفاع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية في القطاعات المختلفة، وتقدم علمي وتكنولوجي خاصة في مجال الطاقة النووية وإستخداماتها والآثار المترتبة عليها مثل: القنابل التي ألقيت على مدينة ناجازاكي وهيروشيما، ومانتج عنها من تلوث البيئة والذي هدد الإنسان والكائنات الحية،دفعت هذه المخاطر الناتجة عن تلوث البيئة الدول والعلماء للبحث عن أسباب معالجة هذه المخاطر أو التقليل من أثارها السيئة المترتبة عنها، كما أثارتالظاهرة إهتمام المنظمات الدولية،وقد أشارت الإتفاقيات الدولية إلى أهمية حماية البيئة من التلوث وتحقيق الأمن البيئي، وقد توج هذا الإهتمام بعقد مؤتمر "استكهولوم" الدولي،خاصة بعدما أصبحت المسؤولية الدولية التقليدية لاتفي بمتطلبات التقدم العلمي الحديث، كان من ضروري من تطوير قواعد تنظم السلوك الدولي الخاص بالبيئة وإستخدام الطاقة الذرية وحل النزاعات وبالتالي أصبح مبدأ الأمن البيئي إلتزاما دوليا وجب العمل من خلال المبادئ والأسس والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية، وبهذا لم تعد النزاعات المسلحة وأثار الإرهاب الدولي تنفرد بكونها التهديدات الأساسية للسلم والأمن الدوليين، فالتدهور البيئي هو الآخر أصبح يهدد العالم بأسره، فقد دق العلماء والمنظمات الدولية جرس الخطر ينذر بتهديد بيئي لم يواجه العالم من قبل يتمثل في إرتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وإختلال مناخه.

حتى الدول العربية لم تسلم من هذا التهديد البيئي فهي تعاني من ندرة المياه والتصحر والجفاف، ومن هنا اشتشعرت الجماعة الدولية خطورة هذا الوضع وبادرت بوضع الإستراتيجيات والخطط والبرامج التي تحمي البيئة وتحقق الأمن البيئي في المنطقة،من خلال عقد المؤتمرات والملتقيات والندوات وقد حضرت معظم الدول العربية هذه الملتقيات ومن بينها الجزائر،التي أخذت على عاتقها تطبيق تلك الإستراتيجيات والخطط في مجال الأمن البيئي التى تم وضعها من قبل المنظمات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة.وهذا مايدفعنا لطرح الإشكال التالي:

كيف تساهم هيئة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي بالمنطقة العربية خصوصاالجزائر؟

من خلال ما تم طرحه سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية كالآتي:

- **المحور الأول: تحديد المفاهيم المرتبطة بالدراسة.**
- **المحور الثاني: مضامين هيئة الأمم المتحدة في حماية البيئة للدول العربية.**
- **المحور الثالث: دور هيئة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي بالجزائر.**

المحور الأول: تحديد المفاهيم المرتبطة بالدراسة:

سيتم توضيح بعض المفاهيم للإزالة أي غموض،كمفهوم البيئة والأمن البيئي والنظام البيئي وغيرها من المفاهيم المترتبطة بأمن البيئي.

1. مفهوم البيئة:

يستخدم لفظ Environment للدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية،كمايستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان،أما من الوجهة العملية فهي المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره. (فارس2005، ص. 20) .

وتعرف البيئةبأنها جميع العناصر التي تكون هذا الكوكب أو تؤثر عليه،ويقصد بها كل مايمكن رؤيته أو ملاحظته في المحيط أو الوسط الفيزيائي والبيولوجي والتاريخي الذي يعيش فيه الكائن الحي ويتفاعل معه،لذا فهي تشمل العناصر الطبيعية كالهواء،الماء،التربة والمواردالطبيعية المختلفة وحتى النشاطات البشرية : كالعمران والصناعة والزراعة...الخ (يونس إبراهيم 2008، ص. 25).

وقد تم في مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في مؤتمر "إستوكهولم" عام 1972الإعلان عن مفهوم البيئة وإعتبارها "كل شئ يحيط بالانسان". (http: //bit.ly/2DlcRFr).

2. نشأة الإهتمام الدولي بأمن البيئي:

نهض المجتمع الدولي بأكمله لإيجاد قواعد قانونية للمحافظة على البيئة من التلوث الذي بدأ يشكل ظاهرة شديدة الخطورة على المجتمع الدولي منذ القرن العشرين بسبب مانتج عن عمليات التنمية الصناعية، وزيادة الكثافة السكانية في العديد من المناطق العالم، وإستنزاف لمصادر الثروات الطبيعية والإعتداء عليها.ولمواجهة هذا الخطر الداهم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1968قرارها رقم 2398، والذي طلب فيه سكرتيرها العام أن يجمع المعلومات والبيانات التي تبين حالة بيئية الإنسان في جميع أنحاء العالم،وأن يقترح الإجراءات الوقائية الآزمة لحمايتها والمحافظة عليها.

وبناءا على هذا القرار وضع "يوثانت" السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك تقريره الذي أطلق عليه تقرير"يوثانت" ونشر 1969، تحت عنوان"الإنسان وبيئته"، وقد أورد هذا التقرير أن الحياة على الأرض يتهددها الخطر نتيجة الإعتداء على رقعة الأراضي الزراعية،والنمو العشوائي للمناطق السكنية في الحضر، وتقلص المناطق المفتوحة والاستمرار المتزايد في القضاء على أنواع الحيوانات والنباتات، وأن تولى الدول الإهتمام الكافي بالبيئة لمواجهة الأخطار، وبعد نشر هذا التقرير طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من" اليونسكو" تنظيم مؤتمرات إقليمية ودولية لمناقشة المشاكل التي تتعرض لها البيئة، والحلول التي يمكن اللجوء إليها، وبعد مؤتمر ستكهولم الذي إنعقد بالسويد عام 1972 من أول وأبرز اللقاءات الدولية التي أسهمت في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة (عسكر 2013،ص. 120).

وهكذا بدأت منظمة الأمم المتحدة مشروع الألفية الجديدة لتحديد الرؤية المستقبلية لدول العالم،بمشاركة العلماء وواضعي السياسات بالمنظمات الدولية والحكومات والشركات، لتوفير معطيات الإطار الفكري والبحثي لكيفية تحسين الوضع البشري،منها الأمن البيئي لتقييم القضايا البيئية الدولية،من أجل

تحديد الأسباب وتحليل الأحداث وتوثيق النتائج التي قد تؤدي في المستقبل إلى ضرورة إدخال التعديلات على المعاهدات والإتفاقيات والسياسات البيئية الدولية (حمدي، http: //bit.ly/2Duuc1T)

3. مفهوم الأمن البيئي:

كان للتحولات الكبرى التي شهدتها نهاية فترة مابعد الحرب الباردة الأثر المباشر في احداث نقاشات دولية،وظهور العديد من المفاهيم المعرفية الجديدة نحو إعادة هيكلة ماهوتقليدي وفقا لماهو حديث على الساحة الدولية(Shahrbanou, Anuradha 2007, p.72) ،ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم الأمن البيئي والذي يقصد به: القدرة على إستمرارية عمل الأنظمة البيئية الطبيعية من خلال، الحفاظ على الغلاف الجوي للأرض،وإعتدال الطقس والتخلص من النفايات وتدوير العناصر الغذائية،ويستلزم الأمنالبيئي عدم تعريض هذه الخدمات للخطر أو تدهور للأنظمة البيئية أو الأنظمة الطبيعية...إلخ. ويركز الأمن البيئي على إتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني،الإقليمي،والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسية التي تهدد الكرة الأرضية كالإحتباس الحراري، التلوث الهوائي، النفايات الصناعية الخطيرة،المطر الحمضي،تناقص طبقة الأوزون،وتلوث البحار والمحيطات وحتى الأنهار، الإنفجار السكاني، ظاهرة التصحر، وتدمير الغابات، فالأمن البيئي يركز على خلق السياسات والآليات والقوانين التي تدرج في منطقتها التسيير العقلاني ضرورة لحماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لإستمرار الحياة (أوكالاهان 2008،ص. 82).

4. النظام البيئي:

ماتحتويه أية مساحة من الطبيعة من كائنات حية ومواد غير حية تتفاعل مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية، وماتولد من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية (فهمي 2011،ص. ص.30،31).

المحور الثاني: مضامين هيئة الأمم المتحدة في حماية البيئة للدول العربية.

من البديهي أن الطبيعة الانتقالية للتهديدات البيئية الجديدة تجعل من الضروري معالجتها بأسلوب إنتقالي ممائل،من خلال وضع أهداف مشتركة تدرج شبكة متعددة الأطراف،تمتد من الدولة إلى الكيانات الفوق وطنية كمنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية،وعلى مستويات متعددة: المحلية الوطنية والإقليمية العالمية،وهذا ماأسمته "ماري كالدور" "Mary kaldor" بالشبكات الأفقية العالمية العابرة للحدود Horizontal transnational global network جزء ضروري من أي حل بيئي شامل (Sarah2002. pp. 7-8)، وقد تزايد الاهتمام العالمي بأهمية التمكين لدور هيئة الأمم المتحدة في موضوع الأمن البيئي خصوصا في الدول العربية .لذا أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة كجهاز فرعي تابع لها يعمل على ترقية التعاون الدولي في مجال البيئة لتنسيق ونشر المعرفة البيئية لتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال البيئة لقيام شراكات على نحو يتيح للدول العربية تحسين نوعية حياتها وتتمثل أولويات البرنامج بمايلي (هياجنه 2014،ص.247): الرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة؛ تشجيع النشاط البيئي وزيادة الوعي المجتمع العربي في مجال البيئة؛ تبادل المعلومات عن التقنيات السليمة بيئيا وإتاحتها للمجتمع؛ تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات العربية. وهي النقاط التي سيتم توضيحها.

1. الوضع البيئي في المنطقة العربية :

يلخص تقرير الوضع البيئي في الدول العربية لعام **2003** المعد من الأمانة المشتركة المنطقة العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،المكتب الإقليمي لغرب آسيا UNEP/ROWA واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA التقييم الكلي لوضع البيئة في الدول العربية على النحو التالي:

- تأثير السلام والأمن على الوضع الدول العربية كان لها تأثير الوضع البيئي.
- ندرة المياه قضية رئيسة ومبعثا للاهتمام مما أدى إلى حدوث إصلاحات في السياسات والمؤسسات المعنية في بعض الدول العربية.
- تدهور وضع الأنظمة البيئية وخاصة البيئية الساحلية بسبب التخلص من المياه المجاري والصرف الصناعي.
- تصاعد الانبعاث من الإنتاج الصناعي وتصريف النفايات السائلة والصلبة، تشكل تحديا رئيسيا للقطاع الصناعي المتسارع النمو في المنطقة العربية.
- تدهور الأراضي وانتشار ظاهرة التصحر مما خفض من إنتاجية الأراضي وهذا يهدد حياة الانسان في هذه المنطقة.

2. دور هيئة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي في الدول العربية:

قامت الدول العربية من إتخاذ إجراءات تهدف إلى تخفيض نسب تلك الانبعثات الغازية،فحسب تقرير معهد الموارد العالمية فإن الدول العربية قد تخطت الدول الصناعية من توقيع إتفاقية كيوتو 1992وهي تقوم بتوفير الطاقة البديلة (حسين 2002،ص.544) وقد إهتمت هيئة الأمم المتحدة بحماية البيئة في الدول العربية وحرصت على بعض المجالات نذكر منها:

أ. **حماية البيئة البرية:** تقتضي حماية البيئة البرية المحافظة على مكوناتها الطبيعية من غابات وأنهار وحيوانات برية. وقد اهتمت الأمم المتحدة بذلك نتيجة لماحدث بخصوص محاولة بعض الدول المتقدمة دفن نفاياتها الذرية في أقاليم الدول العربية مقابل بعض المساعادات الاقصادية، وهذا سيهدد البيئة.

ب. **محاربة تلوث الهواء:** أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 72/45سنة 1990 بالاهتمام أكثر بحماية وصيانة بيئة الفضاء الخارجي، وخصوصا مصادر استخدام الطاقة النووية وقد عقدت العديد من الاتفاقيات حول ذلك: منها" اتفاقية فيانا" حول حماية الأوزون، وبروتكول مونتريال حول المواد التي تفسد طبقة الأوزون.

ت. **محاربة تلوث البحار:** إهتمت الأمم المتحدة بحماية تلوث البحار الدول العربية ويرجع ذلك لإتصال معظم البحار ببعضها البعض، قد أولت الأمم المتحدة سنة 1982 بقانون البحار لحماية البيئة والحافظة عليها ونصت على منع تلوث البيئة البحرية والسيطرة عليه وقررت ضرورة التعاون الدولي بين الدول عن طريق المنظمات الدولية المتخصصة بحماية البيئة.

وقد تم التعاون مع برنامج الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فيما يخص الشؤون البيئية في الدول العربية عام **1993** وتم الاتفاق على ضرورة القضاء على التهديد البيئي بالدول العربية بما فيها الجزائر،من خلال دراسة مشروع الأحزمة الخضراء في الدول العربية، والقضاء على التصحر والاتصال مع الجهات التمويلية للبحث عن مصادر التمويل لإعداد خريطة التصحر في الدول العربية، وايجاد أساليب استخدام المياه للحفاظ على التربة وصيانة وتنمية المراعي في الدول العربية.

وخلال سنة **1995** تم اتفاق في إطار التعاون بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعامي **1994**- **1995** وتنفيذ دراسة مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء للدول العربية (فارس 2005، ص.ص. 70- 73).

كما قامت غالبية دول المنطقة بالتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع الحيوي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيويCBD والإتفاقية التجارة الدولية في الكائنات الحية والنباتية المهددة بالإنقراض،واتفاقية الأراضي الرطبة RAMSR، إضافة إلى مصادقة العديد من الدول العربية ماعدا (العراق وفلسطين) على "برتوكول مونتريال" الخاص بالمواد التي تستفيد طبقة الأوزون. وفي عام **2005**أبرمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النظام الموحد بشأن تنظيم الإتجار في المواد المستفيدة لطبقة الأوزون في دول مجلس التعاون لدول العربية (العوضي 2005، ص ص. 194-195). وفي هذا الإطار يمكن توضيح الإجراءات المعتمدة لحماية البيئة في الدول العربية كالتالي: (الشيخ 2002، ص. 325):

- **الإعتماد على مبدأ من يلوث يدفع:** وهو أحد الركائز الهامة في تطبيق السياسات البيئية ويقضي بتحميل تكاليف التلوث للمتسبب فيه،أي من يستخدم الموارد البيئية أو يخل بها يجب أن يدفع مقابل أوتعويضا ويتطلب ذلك تحديد مسؤولية التلوث أو المخل بأحد عناصر البيئة ماليا عن الضرر الذي تسبب فيه سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة،وهذا المبدأ ليس مرادفا تماما للضرائب المفروضة على الملوثين حيث من الممكن تطبيقه بطرق مختلفة منها: الغرامات أو الرسوم.
- **مبدأ تحمل التكاليف للمستفيد من حماية البيئة:** ويقضي هذا المبدأ بأن يقوم المستفدون من حماية البيئة من التلوث بتحمل التكاليف المترتبة على تقديم هذه الخدمات،فمثلا المستفدون من قيام مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقةمايجب أن يشاركوا في تمويل هذا المشروع.
- **مبدأ الاحتياط أو التقليل عوامل الانكشاف:** يقوم هذا المبدأ على أساس التقليل المخاطر وأسوأ النتائج المحتملة خاصة عند التعامل مع مواد أو تكنولوجيا لم يتم التعرف عليها بدقة وعلى آثارها البيئية.
- **مبدأ اللامركزية أو الاقليمية:** هذا المبدأ يعتمد على أن الإجراءات البيئية ووسائلها يجب أن تحدد بواسطة أدنى مستوى من المستويات السلطة والتي تتناسب مع علاج مشكلة بيئية معينة وتساعد اللامركزية في التخفيف من المشاكل البيروقراطية عند تنفيذ السياسة البيئية وبالتالي تضمن استمرار ونجاح هذه السياسات.
- **مبدأ تقدير أو تقويم الآثار البيئية:** ظهر مفهوم أو فكرة تقويم الآثار البيئية لأول مرة عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية في القانون السياسة الوطنية للبيئة عام 1969وبعد هذا التاريخ أخذت بها العديد من الدول في قوانينها وتعد حاليا من المتطلبات الأساسية للتخطيط للسياسات البيئة الناجحة،ويؤكد هذا المفهوم على أن المحافظة على البيئة من المقومات الأساسية والضرورية للنجاح هذه السياسات.

- **نشر الوعي البيئي:** من خلال التربية البيئية ونشر الوعي يتحقق إشراك الفرد في إتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة،فالفرد هو أحد طرفي التفاعل وبالتالي،فإن إشراكه في الدراسات البيئية وتحديد المشكلات والبدائل يعد من الأمور المهمة.
- **توظيف الأدوات التنظيمية:** يعتبر التنظيم القانوني أكثر وسائل حماية البيئة انتشارا وقبولا في غالبية دول العالم خاصة العربية،وتتمثل في الأوامر التي تصدر عن السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة.
- **توظيف الأدوات الاقتصادية**: على عكس الأدوات التنظيمية تعمل الأدوات الاقتصادية على أخذ بعين الإعتبار الآثار الخارجية الناجمة عن مشاكل البيئية،وإهمال التكاليف الاجتماعية الناجمة هن الأنشطة الاقتصادية بالإعتماد على قوى السوق أو آلية العرض والطلب وذلك من خلال التأثير على نفقة الإنتاج، حيث تهتم بتحديد تكلفة موارد البيئة،ودفع مقابل للجهود حماية البيئة،وإنشاء حقوق لهذه الموارد هذا إلى جانب مايعرف بالجباية البيئيةأو الجباية الخضراء.

3. استراتيجية الدول العربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة:

ألزمت هيئة الأمم المتحدة الإدارة البيئيةللدول العربية بإلإهتمام بالمشروع البيئي وإدراج العديد من النصوص القانونية، وهذا ماتحقق فعلا من خلال العديد من الاستراتيجيات والخطط نذكر منها: (http://bit.ly/2DlgCe1)

1. الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة (الأردن):

هذه الاستراتيجية وضعت عام 1991 في سياق الاستراتيجية العالمية لحفظ البيئة، وقامت هيئة الأمم المتحدة للإنماء بتمويل هذا المشروع، وهدفت هذه الاستراتيجية إلى المحافظ على التوازن البيئي المستمر لعناصر البيئية بما يضمن رخاء المواطنين في الحاضر والمستقبل،كما هدفت إلى وضع خطة عملية لتحقيق التنمية السليمة في الأردن وصيانتها والعمل على استمراريتها عن طريق الاسهام المباشر في مسيرةالتخطيط الاقتصادي الوطني وتوفير الوصاية والاشراف المباشر عليها من خلال كافة الحكومة المؤثرة في عملية استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها.

2. خطة إدارة الموارد الساحلية بسورية:

تم تنفيذها عام **1991**من قبل وزارة البيئة السورية بالتعاون مع خطة البحر المتوسط التابعة لبرامج الأمم المتحدة للبيئة،وتعتبر خطة إدارة الموارد الساحلية هذه جزء من برامج إدارة الموارد السياحية وأهدافه هي: تدريب الكوادر الوطنية على تطبيق منهجية الإدارة البيئة والتخطيط المتكامل؛ اقتراح تطبيق بعض التشريعات والتدابير المتعلقة بالإدارةالبيئية؛ المساهمة في إيجاد الظروف الملائمة لطرح وتبني الوسائل والتقنيات الحديثة في إدارة الموارد الساحلية.

3. الاستراتيجة الوطنية لحماية البيئة لسلطنة عمان :

تم إعداد هذه الإستراتيجية عام 1995، إشتملت على ثلاثة مجلدات؛ الأول: يحتوي على عرض تحليليا للموارد السلطة الطبيعية والبشرية ولاقتصادها وتراثها ولملامح نهضتها التنموية وانجازاتها ومعوقاتها وحالة البيئة فيها. والثاني: ويشمل على العرض والتقييم التفصيل للموارد الطبيعية مع التركيز على الموارد

المتجددة، أما الثالث فقد خصص كليا لخطة عمل وللبرنامج المقترح لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في شكل برامج ومشروعات قطاعية ووطنية اقليمية وهي نحو 67 مشروعا وبرنامجا.

4. خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية لليمن:

أعد المجلس اليمني هذه الخطة عام 1996 بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة وتهدف إلى ايجاد توجهات تنموية مركزة على التخطيط البيئي السليم،وتأمين أسس الإدارة المدعومة بيئيا وتنمويا واجتماعيا واقتصاديا،مع تطبيق المعايير والمقاييس والمواصفات العالمية لتطبيق شروط الاستدامة ومواجهة مخاطر البيئة من خلال وضع أربع قطاعات رئيسة هي: إدارة مورارد المياه،إدارة موارد الأراضي، إدارة الموارد الطبيعية، إدارة المخلفات.

5. الاستراتيجية المصرية ذات الأبعاد البيئية:

تعتبر مصر أكثر المدن تلوثا، وقد شهدت جهودا مكثفة لحماية البيئة،ولعل أهم هذه الجهود تتمثل في الرصد البيئي لمواجهة المشاكل البيئية،حيث أن عملية الرصد تساعد على تقديم البيانات والمعلومات والأرقام الصحيحة من معدلات التلوث المختلفة،،كما ساهم الإعلام في لفت نظر المواطن إلى أهمية المحافظة على البيئة وترشيد سلوكه البيئي،كما شهدت مصر العديد من الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالبيئةووسائل مواجهتها.وأصدرت العديد من التشريعات والإتفاقيات ذات الأبعاد البيئية،كإتفاقية نيويورك 1982 والتي وقعتها مصر بشأن حضر إستخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية. (فارس 2005،ص. 84-83).

6. الإستراتيجية القطرية لحماية البيئة:

تتميز البيئة القطرية بطابع خاص بوصفها دولة بترولية مع ما يصحب ذلك من عوامل وظروف لاشك أن لها تأثير على طبيعة الحياة بها،أضف إلى ذلك أن التربة القطرية هي بالأساس تربة صحراوية تحيطها مياه الخليج، وكل هذه أمور يكون لها تأثير في طبيعة المناخ الدولة، مما دفع القائمون عليها إلى إصدار عدد من المراسيم والقوانين ذات الصلة بحماية البيئة وهو الأمر الذي شجعها إلى الإنظمام إلى عدد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الشأن بأمور البيئة، نذكر منها: إتفاقية الكويت الإقليمية لحماية البيئة البحرية من التلوث والتي تم التصديق عليها من دولة قطر بمرسوم رقم 55 سنة 1978، والاتفاقية الخاصة بحق التدخل في حالة تسبب تلوثا بالنفط بروكسل 1971 وقد تمت الموافقة على انضمام دولة قطر إليها بالمرسوم رقم 52 سنة 1988 (فارس 2005، ص. 110).

وفي إطار أوسع لتحقيق الأمن البيئي في المنطقة العربية قامت الأمم المتحدة في إطار خطة إنمائية (UNDAF) عام 2014 بتقديم مساعدات لأكثر من 20 بلدا عربيا لإدارة المستديمة للموارد الطبيعية وقدمت المساعدات التقنية،على سبيل المثال قامت بدعم نحو 1.3 مليون لاجئ سوري في الأردن بهدف المحافظة على البيئة،كما قامت بتطوير معايير الاستدامة البيئية لتطبيق أهم البرامج والمشاريع البيئية المشتركة مع الدول العربية.

المحور االثالث: دور هيئة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي بالجزائر

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبيئة على مكافحة الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية، وقد وفرت الدعم لأكثر من 20 بلدا كما تم الذكر سابقا من أجل تطبيق هذه السياسات والبرامج، ومن بين هذه الدول الجزائر التي تواجه وفقا لنظام إدارة الجودة ISO9001 آفاق 2008 العديد من المشاكل البيئية.وفي هذا المحور يتم التركيز على هذه المشاكل وعلى الدور الذي قامت به الأمم متحدة لتحقيق الأمن البيئي بالجزائر.

1. المشاكل البيئية بالجزائر:

تعاني الجزائر كغيرها من دول الدول العربية تدهورا كبيرا وهي تحتل المرتبة 70 من أصل 142بلد وفقا لمؤشر الإستدامة البيئية (عادل عبد الرشيد2005،ص.ص.119-122)، ويرجع ذلك للعديد من المشاكل البيئية من بينها:

أ. التلوث البيئي: تعاني الجزائر من التلوث البيئي أي تغير غير مستحب في محيطها كليا،وعلى أوسع نطاق من خلال التأثير المباشر وغير مباشر للتغيرات الطاقة في نموذجها ومستويات الإشعاعي والقوام الفيزيائي ووفرة الكائنات الحية ويختلف التلوث في الجزائر من خلال: تلوث هوائي،تلوث مائي،تلوث ترابي؛ تلوث وفقا للطبيعة: تلوث فيزيائي، كيميائي،بيولوجي؛ -تلوث وفقا للمصدر: تلوث مدني،تلوث زراعي،تلوث صناعي (نجم العزاوي 2010، ص.ص. 101-103).

ب. التصحر: تعني هذه الظاهرة انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض مما يؤدي في النهاية إلى ظهور بيئة شبه صحراوية (ساطوح2008،ص.4).

ت. الانتشارالعشوائي للصناعات والمشاريع الانمائية والإنتاجية حول المدن.

ث. استنزاف موارد بشكل غير متوازن مما يهدد بنفاذها أوتغير خصائصها.

ج. الانتشار العمراني العشوائي غير منظم على حساب الأراضي الزراعية.

ح. التفاقم المتزائد في إعداد وسائل حركة المواصلات وما نتج عنه من تلوث الهواء بما تنتجه من غازات وتلوث للأرض والماء من مخلفات الزيوت وغيرها.

خ. المخلفات الصلبة والسائلة الناتجة عن الإنسان والمخلفات الصناعية ومخلفانت الهدم والبناءوغيرها.

د. حرق وتدمير الغابات والمراعي معا مما يهدد الثروة الحيوانية ونقص المياه مما يؤدي الى تفاقم ظاهرة التصحر (الشرع 1996،ص.35)

كما أن الجزائر أصبحتمهددة بالكوارث الطبيعية،خاصة الفيضنات والزلازل المتكررة والتي خلفت العديد من القتلى والجرحى.لذا، قد تصاعد الإهتمام الجزائر بالبيئة ومشكلاتها في السنوات الأخيرة،وأصبحت المسائل البيئية تحتل مكانا بارزا ضمن قائمة الأولويات الوطنية الراهنة حتى كثيرا من المختصين في الإستراتيجية الأمن القومي يعتبرون البيئة عنصرا أساسيا ضمن الأمن القومي الجزائري نظرا لتدخلها مع معظم الجوانب الحياتية للمجتمع،وتوجد أكثر من 150منظمة دولية المتعلقة بالبيئة والتنمية.ومن أكثر المنظمات التي إهتمت بالبيئة في الجزائر نجد هيئة الأمم المتحدة، فمنذ نشأتها وهي تهتم بمشكلة البيئة.لذا، فقد أنشأت

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1972برنامجا للأمم المتحدة للبيئة كجهاز فرعي تابع لها في مجال البيئة وتنمية ونشر المعرفة البيئية لتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال.وتتمثل أولويات برنامج الأمم المتحدة في مجال البيئة بالجزائر مايلي: مقاومة التصحر؛ مقاومة استنزاف طبقة الآزون؛ إدارة ثروة المياه العذبة المشتركة؛ السيطرة على التلوث في البحار وإدارة مناطقها الساحلية؛ مقاومة التغير المناخي؛ تقليل النفايات الخطرة بوسيلة تطوير التقنية.

وفي حقيقة الأمر توجد العديد من أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة في الدول العربية منها الجزائر بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة نجد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،البنك الدولي للتعمير والتنمية،منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،برنامج الأغذية العالمي،صندوق الإغاثة الدولي للأطفال،الاتحاد العالمي للوقاية،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،مركز التنسيق للبيئة والتنمية المستدامة، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة،وصندوق الأمم المتحدة للنهوضبالمرأة، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية،منظمة الصحة العالمية،منظمة العمل لتطوير الصناعة، منظمة العمل الدولية،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية،

وعلى الصعيد الدولي، صادقت الجزائر على الإتفاقيات الدولية وأهمها :

- بروتكول "مونتريال" سنة1992حول طبقة الأوزون والذي إلتزمت بمقتضاه بالقضاء تدريجيا على المواد السامة،واستفادة من مساعدات مالية من الصندوق المتعدد الأطراف بكندا.
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن "تغيير المناخ" سنة 1993،والتي تتكون من 26مادة تهدف إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى دولي دون تدخل خطير من جانب الإنسان.

وقد صادقت الجزائر على اتفاقية التنوع البيئي البيولوجي في جويلية 1995، ومن خلالها قامت بحماية 22.41 بالمئة من المساحة الكلية للبلاد (ملحة 2005، ص ص،82-83)، لأجل تكريس الحماية القانونية للموارد البيولوجية التي تملك الدولة حقا سياديا عليها، فقد بادرت الحكومة الجزائرية بإنشاء مركز خاص بتنمية الموارد البيولوجية يهدف إلى التنسيق مع مختلف القطاعات المعنية بالنشاطات المرتبطة بالتنوع البيولوجي في إطار التنمية المستديمة،وقد تم تعديله سنة 2004 حيث أصبح المركز يعرف بالمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية (حميدة 2011، ص. 46).

2. أهم الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لتحقيق الأمن البيئي:

بعد أن صادقت الجزائر على العديد من الإتفاقيات وقامت هيئة الأمم المتحدة بتدعيمها وتقديم لها العديد من المساعدات لتحقيق الأمن البيئي قامت الجزائر بالعديد من الاستراتيجيات نذكر منها :

أ. الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2001-2011:

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعون بإنشاء لجنة رفيعة المستوى تهتم بالبيئة وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة بغية تعزيز التعاون الدولي وترشيد القدرة على صنع القرار على

الصعيد الحكومي والدولي، لتحقيق تكامل قضايا البيئة والتنمية، ومن بين هذه الدول الجزائر، التي أعدت إستراتيجية وطنية للبيئة تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- إدماج الاستمرارية البيئية في البرنامج التنمية الإجتماعية والاقتصادية.
- العمل على النمو المستدام والتقليص من ظاهرة الفقر.
- حماية الصحة العمومية.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية يتطلب مايلي:

- بناء سياسات عمومية فعالة.
- متابعة التطبيق الفعلي وبقدرات مؤسساتية وموارد بشرية ذات نوعية.
- تشكيل الأعمدة القاعدية لتنفيذ البرامج يكون فيها إستعمال الموارد الطبيعية وحماية السكان من أضرار التلوث والتنمية المستدامة.
- بناءا سياسات وإنشاء مؤسسات وإعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة.
- تطهير الإطار المعيشي والتسيير العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية.
- التدعيم التشريعي والتنظيمي من قبل وزارة التهيئة الإقليم والبيئة من خلال مراجعتها للقانون المتعلق بالبيئة وحمايتها لتكريس الطابع القطاعي المشترك للعمل البيئي.
- **إصدار العديد من القوانين متعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:** كقانون المتعلق بالبيئة والتنمية **2001**،وقانون رقم 19/01 المؤرخ 2001/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة التخلص من النفايات **2001**، وقانون رقم 01-20 المؤرخ 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة العمرانية في ظل التنمية المستدامة وقانون رقم: 09/04 المؤرخ 2004/12/25 المتعلق بالطاقات المتجددة وإطار التننمية المستدامة،وقد خصصت مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد ذلك كوضع رسوم خاصةبحماية البيئة وكذا فرض رسوم دولية والإعتماد على إستراتيجية محكمة من شأنها ترشيد الاستهلاك الحالي للموارد البيئية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية (بوسبعين2015،ص.6)، كإدراج الرسم الإيكولوجي منذ2005 "من يلوث يدفع"والهدف هو حث المؤسسات الصناعية على إنتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة،وتم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية 2005.
- **إنشاء هيئات وطنية لحماية البيئة:** كالمعهد الوطني لمهن البيئة؛ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛ المعهد الوطني للساحل؛ المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة (مهري2011، www.maqalaty.com/6083.html).

وبهذا الجزائر اختارت التحدي من خلال بناء إستراتيجية وطنية للبيئة (SNE) بوضعها مخطط وطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهذا لمواجه أضرار التدهور البيئي الذي يهددها ويهدد العالم بأسره.

خاتمة:

في حقيقة الأمر لم تعد تكنولوجيا تحقيق الأمن البيئي على إقامة مصانع لمعالجة النفايات والإنبعثات الخطرة بالمجدية وقد كلفت الدول المتقدمة أموالا طائلة، مما دفعها إلى تصدير تلك النفايات إلى الدول النامية بأقل تكلفة،وهكذا بدأت تجارة جهنمية لتصدير النفايات الخطرة إلى البلدان النامية،مما أدى إلى تهديد بيئي واضح، مادفع بالمنظمات الدولية خصوصا هيئة الأمم المتحدة للقيام بالعديد من الإستراتيجيات لتحليل هذا التدهور ومعرفة أسبابه ومخلفاته ونتائجه على الصعيد العالمي وحتى على الصعيد الإقليمي، وقد إرتبط ذلك بالمؤتمرات والتقارير لمساعدة البلدان النامية خاصة لدول العربية التي هي منطقة استراتيجية لنشاط اقتصادي كثيف في إنتاج النفط ونقله،وبهذا إلتزمت العديد من الدول العربية خاصة الجزائر بهذه الإتفاقيات والتسليم بأن البيئة تشكل تهديدا فعليا يتجاوز التهديد البيئي بل يتعدى إلى التهديد الصحي والغذائي،وهذا سيؤدي إلى توتر وتأزم الوضع في المنطقة العربية والعالم أجمع.

نستنتج مما سبق: أن مشكلة تحقيق الأمن البيئي في الدول العربية ليست مشكلة نصوص قانوية وتشريعية وتعدد الأجهزة المتعلقة بالبيئة وتشعبها،بل مشكلة تطبيق هذه النصوص وجود آلية تنسيق بين هذه الأجهزة لتجعل توجهها واحد،يطبق هذه النصوص فعليا على أرض الواقع، لذا كان من الضروري القيام بمايلي: يجب على الأمم المتحدة للبيئة التصدي للمشاكل البيئية المشتركة،وتطوير سياسة بيئية عملية تواكب عصر العولمة لكن مع إحترام خصوصيات كل منطقة لأن السياسات البيئية مرتبطة بالمعتقدات الروحية والانتماءات الاقليمية للشعوب العربية؛ إعطاء للأمم المتحدة صوتا بيئيا قويا يبني عمله على معلومات دقيقة وتوقعات علمية،لذا يجب تطوير أنظمة فعالة للمراقبة والرصد وتبادل المعلومات البيئية لتفادي الكوارث قبل وقوعها ورسم سياسات المستقبلية بناءا على معطيات دقيقة؛ -تعميق العلاقات بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والمنظمات الإقليمية الخاصة بالبيئة لإحياء دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنطقة العربية، ومنها الجزائر على وجه التحديد؛ على الدول العربية الالتزام ببرامجها البيئية والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإعتماد إدارة بيئية متكاملة.

قائمة المراجع:

1. أوكالاهان م. غ،(2002). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،دبي: مركزالخليج للأبحاث.
2. العوضي، ب،ع،(ماي 2005)،تشريعات بيئية مختارة لحماية البيئة العربية : نحوتشريع فاعل لمواجهة التحديات البيئية،ورقة عمل مقدمة في ندوة "دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية "الشارقة،دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. الشيخ، م،ص.(2002). الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،
4. الشرع،ص. العدد52(1996)السياسة البيئية،مجلة السياسة البيئية،الأردن : جامعة اليرموك.
5. بوسبعين، ت"أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، الوطني الأول حول: "البيئة والتنمية المستدامة,(2015) " مداخلة في الملتقى جامعة البويرة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

6. حسين، خ.(2007).قضايا دولية معاصرة : دراسة موضوعات من النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني.
7. حمدي، ه،الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب.
http: //www.feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/EnvironmentalSecurity.htm
8. حميدة، ج،(2011).النظام القنوني للضرر البيئي وآليات تعويضه،الجزائر: دار الخلدونية. ساطوحم."البيئة في الجزائر،واقعها والإستراتيجية المتبعة لحمايتها"(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول : اقتصاد البيئةوأثارها على التنمية المستدامة،سكيكدة،22 أكتوبر،2008.
9. ساطوحم."البيئة في الجزائر،واقعها والإستراتيجية المتبعة لحمايتها"(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول : اقتصاد البيئةوأثارها على التنمية المستدامة،سكيكدة،22 أكتوبر،2008.
10. عسكر،م، ع.(2013). القانون الدولي البيئي : تغيير المناخ : التحديات والمواجهة - دراسة تحليلية تأصيلية.مصر: دار الجامعة الجديدة.
11. عبد الرازق،ع.(2005).التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي،"ورقة عمل مقدمة في ندوة: دورالتشريعات والقوانين في حماية البيئة العربيةالشارقة : دولة الإمارات العربية المتحدة.
12. فهمي، خ،م. (2011). الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث –في ضوء التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية : دراسة مقارنة مصر : دار الفكر الجامعي.
13. فارس، مع،(2005).السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها.مصر: المكتب الجامعي الحديث.
14. ملحة،أ.(2005)،الرهانات البيئة في الجزائر،(الجزائر : مطبعة النجاح بن عكنون.
15. مهري،ش. الجهود الجزائرية لحماية البيئة،(2011/12/07)، www.maqalaty.com/6083.html تم تصفح الموقع يوم 2015/02/15.
16. نجم العزاوي،ع (2010). إدارة البيئة : نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000،ط.2،عمان: دار المسيرة.
17. يونس ابراهيم،أ. ي. (2008)،البيئة والتشريعات البيئة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
18. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية،إستوكهولم،1972.down : www.caus.org.ib,hom.تم تصفح الموقع يوم 2014/05/18.
19. Ubifrance et les Missions Economiques, L'eau et L'environnement en Algérie ; Actualisation au 14juillet 2010, www.proforum .Fr.ftp.CCICL.Experts.
20. PNUE, Programme Des Nation Unies pour L'environnement, 2015.www.unep.org.
21. Shahrbanou.T and Anuradha M. Chenoy. (2007). Human Security: Concepts and Implications. 1ed. UK: Routledge.
22. Sarah M. (2002) The Role of NGOs in Human Security. The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University. http: //zunia.org/uploads/media/knowledge/NGOs human Security.pdf.